بيان صادر عن الحكومة الفلسطينية عقب انتهاء جلستها رقم ٤٣، تشيد فيه بالموقف الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي تجاه خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وتدعو الدول الأوروبية إلى المبادرة بالاعتراف بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وذلك رداً على الخطة الأميركية التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية*

٢٠٢٠/٢/١٧

أشاد المجلس بالموقف الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي تجاه خطة "ترامب"، داعياً الدول الأوروبية التي من المتوقع أن تعقد اجتماعاً لها اليوم للنظر في التداعيات والمخاطر الناجمة عن تلك الخطة، إلى المبادرة بالاعتراف بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وذلك رداً على الخطة الأمريكية التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية، ولحماية حل الدولتين والمنظومة الأممية التي تتعرض لمخاطر جدية بسبب سياسات "ترامب" الخارجة عن الشرعية الدولية.

وكان المجلس استمع، في مستهل جلسته الأسبوعية التي عُقدت اليوم الاثنين في مدينة رام الله، إلى تقرير مفصل من رئيس الوزراء الدكتور محمد اشتيه، حول نتائج مشاركته في الدورة الـ ٥٦ لمؤتمر ميونخ للأمن، والتي قدم خلالها مداخلة أكد فيها على ثوابت الموقف الفلسطيني الرافض لـ "صفقة القرن"، وأهمية البناء على جهود سيادة الرئيس "محمود عباس" في التحشيد الدولي لمواجهتها عبر الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام من أجل فلسطين.

واستمع المجلس إلى تقرير مفصل من وزيرة الصحة حول الأوضاع الصحية في فلسطين، حيث أكدت على خلو فلسطين من فايروس "كورونا"، واستمرار الإجراءات الوقائية على المعابر لمواجهة الفيروس، كما تحدثت الوزيرة عن الإضراب الذي شرع به الأطباء اليوم.

وبينما أعرب المجلس عن شكره وتقديره لنقابات المهندسين، وجميع النقابات المهنية على تفهمهم للأوضاع الاقتصادية والسياسية الصعبة التي تواجهها السلطة الوطنية عقب "إعلان ترامب" لخطته الرامية إلى تصفية الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، فقد أعرب المجلس عن أسفه الشديد لإقدام نقابة الأطباء على خطوتها بالإضراب للمطالبة بزيادة رواتب الأطباء بنسبة "٢٠٠"%، في الوقت الذي تخوض فيه السلطة الوطنية معركة مالية صعبة حول رواتب الأسرى والشهداء، وما تتعرض له من حصار مالي أمريكي واسرائيلي يستهدف ممارسة الضغط عليها للقبول بما يتناقض مع الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وقرارات الشرعية الدولية.

---

* **المصدر:** دولة فلسطين، مجلس الوزراء
http://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/meeting/details/50212

وكلف المجلس اللجنة الوزارية برئاسة وزير العمل لمتابعة الحوار مع نقابة الأطباء لوقف إجراءاتها والالتزام بتقديم الخدمات للمواطنين في ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسية الصعبة التي تواجهها السلطة الوطنية، والمخاطر التي تتهدد المشروع الوطني برمته.

واستمع المجلس إلى تقرير من وزير الزراعة حول العراقيل الاسرائيلية أمام تصدير المنتجات الفلسطينية إلى الأسواق العالمية، حيث أكد المجلس على استمرار منع إدخال المنتجات الإسرائيلية إلى الأسواق الفلسطينية، مشيداً بمواقف المواطنين والتجار والمزارعين، ونقابات الفلاحين، والشركات التي أكدت التزامها بالقرار الحكومي، وتحملها لأية تكاليف تترتب على الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية.

واتخذ المجلس عدة قرارات على النحو التالي :

١. المصادقة على عدد من الاتفاقيات ومذكرات التعاون في مجالات المياه والشؤون الدبلوماسية والشباب والرياضة.

٢. المصادقة على توصيات اللجنة الوزارية لدراسة معايير المنحة المقدمة للخريجين الراغبين بالسكن والعمل في منطقة الأغوار.

٣. اعتماد وزارة الأشغال العامة والإسكان لمتابعة المنحة السعودية الخاصة بإعادة إعمار المحافظات الجنوبية، بقيمة ٩ مليون دولار.

٤. اعتماد شعار بيت لحم عاصمة للثقافة العربية للعام ٢٠٢٠ على الأوراق والمراسلات الرسمية ووسائل الإعلام الرسمية.

٥. الموافقة على الإحالات القطعية لوزارة الصحة والخدمات الطبية العسكرية لتوفير اللوازم الطبية في كافة المحافظات، بما يشمل قطاع غزة.

٦. الموافقة على منح أذونات شراء للأشخاص الطبيعيين والمعنويين لتملك أموال غير منقولة.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/